



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 21 سبتمبر 2000

## فهرس

\* تقديم برنامج الحكومة.

\* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

## محضر الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الخميس 21 سبتمبر 2000 (صباحا)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

لقاء اليوم واليوم الذي يليه سيكونان بمشيئة الله مناسبة لتقديم التصور العام لمستقبل تنمية البلاد في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيكونان في الوقت ذاته، مناسبة لفتح نقاش جاد ومسؤول حول مضمون هذا التصور الذي يأتي في شكل برنامج تلتزم الحكومة بتطبيق مضامينه في الآجال التي تتولى فيها تسيير مقاليد البلاد.

وهو يأتي أيضا تطبيقا لأحكام القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 الموافق 8 مارس 1999 والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

أود التذكير بالمناسبة بأن القانون المشار إليه أعلاه، سيما المواد 46 و 47 و 48 منه، يحدد إجراءات إيداع برنامج الحكومة ومناقشته والتصويت عليه. وهي المواد التي عملنا في هيئات المجلس على اعتمادها في تحديد الترتيبات العملية لتنظيم هذه الدراسة وذلك النقاش، إن

### افتتحت الجلسة في الساعة

#### العاشرة صباحا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري وبالسادة الضيوف. ولما كان الحدث غير عاد، تقتضي المناسبة التذكير ببعض ثوابت العمل التي اعتمدها في مثل هذه المناسبة.

السيد رئيس الحكومة،  
السادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي زملائي الكرام،  
ضيوفنا الأفاضل.

اجتماعنا اليوم يأتي تطبيقا لأحكام المادة 80 من الدستور ويرمي إلى تقديم برنامج الحكومة، الجديدة ومناقشته.

الأساسية التي يتعين الإسراع في تعميق وتيرتها وإنجازها.

أتمنى أن تكمل أشغالنا بالنجاح، وأعلن مرة أخرى انطلاق هذا النقاش الخاص بالبرنامج، وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة، ليتفضل بتقديم برنامجه مشكورا.

**السيد رئيس الحكومة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيادة رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
حضرات السيدات والسادة النواب،  
أجدني وأنا أباشر مخاطبة حضراتكم لأقدم إليكم برنامج الحكومة، عاجزا عن كبت ذلكم الشعور المزدوج الذي يغمر في نفس ذلكم النائب الذي كان واحدا من بينكم، في مستهل فترتكم التشريعية هذه وما زال يعتبر نفسه منكم وإيكم. فالشعور المزدوج هذا من قبيل ما يشعر به المرء من اعتزاز وغبطة عند لقاء الزملاء والأصدقاء والأشقاء، لكنه، في نفس الوقت، شعور تساوره الهيبة، ذلك أنه لا يمكننا، ولو لحظة، أن نغفل أننا بصدد تحديد المستقبل القريب لبلادنا، مع العلم أن أعمالنا في هذا الإطار، أطالت مدتها أم قصرت، قد ترهن ظروف حياة الجزائريين والجزائريات سنوات عديدة، أو تؤثر فيها، على الأقل.

لذلك، سأحدث إليكم، بوجه أخص، عن المستقبل، حيث أنه يكون من قبيل العبث أن نهدر الوقت في اجترار معانيات الأمل وحتى اليوم، ونحن في عالم تطغى السرعة على كل مناحي حياته.

ورغم ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل الظروف التي نخوض فيها معا هذا التحدي الكبير، المتمثل في تجسيد الآمال التي انبعثت مع انتخاب فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

فمن خلال المصادقة على برنامجه يوم 15 أفريل

عملية التوفيق بين أهمية الحدث ومحدودية الوقت كانت للأسف من بين أولى اهتماماتنا من خلال المشاورات التي أجريناها مع كافة هيئات المجلس، وقد كان الاجتماع حاصلا على ضرورة إجراء هذه المناقشة في أحسن الظروف وأنسبها، لهذا اعتمدنا جدول عمل يراعي المعطيات المذكورة، سواء بالنسبة إلى تدخلات السادة والسيدات النواب أو إلى عدد الجلسات المخصصة أو إلى الحصة التي تأخذها كل كتلة من الكتل.

كما أردنا أن يتسم هذا النقاش بالشفافية التامة حتى يتسنى للمواطن سماع الرأي والرأي المخالف، وأود أن أوضح في هذا الشأن أن تحديد وقت تدخل كل واحد قد تم ضبطه بالتشاور، كما أسلفت، مع مختلف أجهزة المجلس الشعبي الوطني وهيئاته وفي مقدمتها الكتل البرلمانية والمكتب وهيئة الرؤساء، وقد حرصنا على إخطار السادة النواب بذلك في حينه حتى يكون في مقدور كل واحد التهيؤ للمناسبة. والكتل البرلمانية من جهتها أخذت كامل وقتها للتشاور مع نوابها قصد تحديد موقفها وتنظيم جهودها.

أيتها السيدات،

أيها السادة،

قبل أن أنهى تدخلتي الأولي هذا القصير، أود أن أقول إن هذا اللقاء، على غرار اللقاءات التي سبقته في مناسبات سابقة والتي كان لنواب الأمة رصيد من الخبرة فيها لا يستهان به، من شأنه أن يسهم في الارتقاء بالنقاش إلى المستوى الذي ننشده جميعا، وأيضا في تكريس إرساء التجربة الديمقراطية الفتية التي نعمل جميعا على تعزيزها، وهي التجربة التي تترجم في الواقع في ذلك النقاش التعددي حيننا والحوار التناقضي حيننا آخر، والذي نتمنى أن تغلب فيه قوة الحجة ووضوح القناعة قبل التوصل إلى تبني الموقف المسؤول الذي يخدم المصلحة العليا للبلاد.

أود أن أشير في الأخير إلى أن مناقشة برنامج الحكومة تأتي في مرحلة تاريخية تتميز بتعميق الخيارات

مكانتها في الخارج، واللذين أصبحا اليوم أمرا واقعا لا جدال فيه، لا يشكلان سوى مرحلة من برنامج الوثام المدني الذي هو المرجع العام والشامل لعمل الحكومة، في مبتدأ الأمر وخبره.

ولذلك، فإن الحكومة مناطة بمهمة جسيمة، تتمثل في إيجاد الحلول، واقتراح تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية. والحال هذه، إنها تدرك مدى التحديات التي عليها أن تواجهها في سبيل ذلك.

وتتمثل هذه التحديات، أولا، في تدعيم مسعى الوثام المدني الذي بات لارجعة فيه، وفي استكمال بناء الدولة، التي تحتكم إلى الحق والقانون، والتي باتت إعادة بسط سلطتها التي أستعيد جلها اليوم، فرض عين.

وهذه التحديات تشمل، بعد ذلك، فداحة التأخر الواجب استدراكه فيما يتصل بتكليف الاقتصاد الوطني برتمته مع متطلبات التغيير التي يملئها المحيط الدولي المتحول والواقع الداخلي وما يحمله من تطلعات يجب تلبيتها.

وتواجه هذه التحديات عوائق تتمثل في عبء الحاجات الاجتماعية الواجب التكفل بها، في وقت ما زالت البلاد تعاني آثار أزمة لا مثيل لها.

إن هذه التحديات المتتالية تبرز، في جملتها، ضرورة تعجيل وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترجح الحكومة من أجلها، أول ما ترجح، اختيار الفعالية الاقتصادية التي لا تعتبرها نقيضة للبعد الاجتماعي الذي لا مناص منه.

وفي نهاية المطاف، فإن خلاصة التحديات التي يجب على الحكومة أن تواجهها تتمثل في الإسهام في إضفاء الانسجام العام على مسعى التجدد الوطني.

وسيظل الأمن المستعاد غدا ونهائيا بمن وكرم من الله،

1999، عبر غالبية الجزائريين والجزائريات عن أمل كبير، يحمل في طياته كثيرا من التطلعات والمطالب.

تطلعات ومطالب من أجل التغيير، في ضوء سياسة جديدة يستعيد فيها كل واحد مواطنته كاملة ويطمح إلى الانتماء، في كنف العزة والكرامة، إلى هذا البلد العظيم، ليس إلا.

لقد تم مجددا تأكيد هذه التطلعات، وبمزيد من القوة، بمناسبة استفتاء 16 سبتمبر 1999. إن المسعى الشامل للوثام المدني الذي زكاه الشعب عن بكرة أبيه هو الذي يشكل، بالنسبة إلينا، الإطار الأساسي الذي يجب أن يندرج فيه عملنا.

ومن نافلة القول أن نذكر، اليوم، بأن القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني قد تمت المصادقة عليه، في هذا المكان بالذات، دون أية معارضة، كما أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر بأن هذا القانون لم يكن سوى عنصر من بين عناصر المسعى الشامل. وأما اعتقاد العكس، أو مجرد تجاهل هذا الأمر، فهو بعد، في حد ذاته تزييفا له.

لئن كانت الغاية الجوهرية من الوثام المدني، كما حددها رئيس الجمهورية، هي وضع حد للعنف، فإنما هو لا يقتصر على ذلك. إن المتوخى من الوثام المدني، في مفهومه الأوسع، هو السلم الذي من دونه لا يمكن أن تقوم قائمة لأي شيء، وأيا كان المجال.

إن الوثام المدني ليس حالة سكون وجمود، بل إنه، من حيث طبيعته، يتسم بالديناميكية، ويعبر عن حركة العلاقات الإنسانية داخل المجتمع، حيث يتحصن المجتمع من الإنزلاقات الوخيمة، كتلك التي مزقته طيلة عقد من الزمن، بالاعتصام بحبل الأخوة والتضامن، في كنف دولة قوية بهيبتها وعتيدة بعدلها.

لذلك فإن استتباب الأمن في الداخل، واسترجاع الجزائر

مسعى إدماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي.

وقصارى القول، يتعلق الأمر بالعمل على تكثيف التنمية الاجتماعية وعقلنتها، بهدف تحسين إطار معيشة المواطنين، وضمان ديمومة التنمية عن طريق المعرفة والثقافة والصحة، وكذا رفع مستوى المعيشة والقيام بواجب التضامن الوطني تجاه الفئات الأكثر حرمانا.

ذلكم إذن هو مسعانا الذي تجردونه معروضا بحذافيره في هذا البرنامج الذي تقترحه الحكومة مع التأكيد على أنه ليس على الإطلاق في نيتها أن توهم، من باب الديماغوجية، أنها تمتلك حلولا سحرية وفورية لهذا الكم الهائل من التحديات التي تراكمت على مر الزمن.

بالعكس، فإن الحكومة تعتبر أنها تكون قد خدمت هذا الوطن الغالي بنزاهة إن هي استطاعت خلال عهدها، وهي كلها عزم وتصميم على ذلك، أن تدفع إلى الأمام عجلة إصلاح وعقلنة الخدمة العمومية والاقتصاد الوطني وأن تحفز الإنتاجية، سواء فيما يتعلق بخلق الثروة الاقتصادية الوطنية أو تلبية الحاجات الاجتماعية الثقافية للمواطنين، باختصار. ومجمل القول، أن تعطي كل يوم المزيد من أسباب الأمل والإيمان بمستقبل الأمة الجزائرية التي هي، بقطع النظر عن تعاقب الحكومات عليها، منطحة بواجب طموح ومشروع في نفس الوقت، ألا وهو بناء مستقبل يكون في مستوى ماضيها الزاخر بالأمجاد والمآثر، وفي مستوى ضخامة إمكانياتها ولائق بما لها من مكانة في حظيرة الأمم.

سيادة الرئيس،

حضرات السيدات و السادة النواب الأفاضل،

فيما يتعلق بالمحور الأول، يرمي مسعى الحكومة، من خلال مختلف النشاطات التي تنوي الشروع فيها، إلى تعزيز روح الوثام المدني وتوطيد أركان دولة الحق والقانون.

والوثام المدني المترسخ، من حيث مفهومه الشامل، مكسبين هشين، بل لا يعول على بقائهما ما لم تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية قادرة على التكفل التدريجي بتطلعات المواطنين، ومن ثمة بالأسباب الجوهرية للأزمة التي أذاقت بلادنا، ما ذاقته من ويلات ومحن.

والأمر سواء بالنسبة إلى سمعة وإلى مصداقية السياسية اللتين استرجعتهما الجزائر على الصعيد العالمي، حيث أنهما ستظلان إنجازين عديمي الجدوى لأنه، في غياب اقتصاد متجدد وموجودة في التبادل الدولي ويحسب له الحساب على المستوى الإقليمي، فإن بلادنا ستحكم على نفسها بالبقاء في وضعية الشريك القاصر في عالم اليوم حيث لا غاية من العلاقات والرهانات والاستراتيجيات سوى السيطرة والهيمنة الاقتصاديةيتين.

ذالكم الإطار والهدف اللذان تدرج الحكومة ضمنهما عملها وتقتصر برنامجهما.

فالأمر يتعلق، أول ما يتعلق، بتدعيم مكاسب الوثام المدني، بالسعي من أجل استعادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم كاملة. وهذا لا يتأتى إلا بإعادة الاعتبار إلى الحس المدني وبالفرص الملموس لدولة الحق والقانون التي يلمس المواطن آثارها من خلال إصلاح العدالة، وكذا إصلاح الإدارة العمومية وتحسين الخدمة العمومية، ومن خلال عمل حكومي يجري في كنف الشفافية وتحت مراقبة باقي السلطات الدستورية المتمثلة في البرلمان والعدالة.

ويتعلق الأمر، بعدها، بتوفير الشروط الملائمة لإنعاش اقتصادي بوتيرة أسرع ونتائج أوفر. وفي هذا الصدد، ننوي القيام بعمل متعدد الأشكال لتجنيد كافة العاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، بغية تحقيق العصرية الاقتصادية والنمو، في ظل اقتصاد السوق. كما يتعلق الأمر بالارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مستوى أعلى من الفعالية والمردودية والتنوع، وهي شروط ضرورية لثمين

وفي هذا الإطار، سيتم تحسين وضعه القانوني برفع جميع القيود، على اختلاف أشكالها، حتى يتسنى ضمان راحة البال والرصانة الضرورية لإصدار الأحكام، وتوفير الشروط التي تجعله يضطلع بمسؤوليته فعلا في أداء الرسالة القضائية.

ونفس العمل سيباشر، بالموازاة مع ذلك، فيما يتعلق بأعوان كتابة الضبط وشركاء العدالة الآخرين، من محامين وموثقين ومحضرين وكذلك من خبراء ووكلاء تفلسة، وأيضا كل ما يشمل المهن والوظائف القضائية والقانونية، وذلك بالتشاور مع هيئات أسلاكهم.

أما العمل الثاني فهو يرمي إلى تنسيق وتكييف التشريع مع التحولات التي تشهدها بلادنا ومع تطلعات المجتمع. ويتعلق الأمر هنا بعمل يتطلب طول النفس يضطلع به تدريجيا حسب جدول زمني يأخذ في الحسبان عنصرين أساسيين ألا وهما تطلعات المجتمع وكذا احترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان.

ولهذا الغرض، ستشهد الساحة انطلاق ورشتين كبيرتين، في نفس الوقت الذي سيعجل باقتراح سلسلة من التعديلات التمهيديّة.

تتولى الورشة الأولى إعادة النظر في النصوص الأساسية الأربعة المتمثلة في القانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، وهذه ورشة ستنتقل في العمل ابتداء من هذه السنة، بمشاركة قضاة وأعوان للقضاء وكفاءات من الجامعة ومن المجال الاجتماعي والاقتصادي.

أما الورشة الثانية فالغاية منها هي تنسيق التشريع الوطني من أجل تدارك عدم التناسق الموجود بين مختلف النصوص. وفي ذات الوقت، سيتم العمل على تطبيق وتحجيم المواطن حيث تكمن أسباب التعسف، بغية تقويمها وبالتالي، تزويد السلطات العمومية بوسائل تتماشى ومقتضيات دولة الحق والقانون.

ويشكل هذان الهدفان المتكاملان، في حد ذاتهما، رهانين اثنين يجب كسبهما، وفي نفس الوقت تحديين يجب رفعهما، ذلك أن تحقيقهما يستدعي جهدا دؤوبا من لدن المؤسسات تجاه المواطنين، من أجل كسب ثقتهم ومن ثمة تجاوبهم، باعتبار أن ذلك شرطا إلزاميا لنجاح برنامجنا.

إن تعزيز الوثام المدني وتوطيد أركان دولة الحق والقانون معناه بناء دولة قوية وعادلة، دولة لا تعتربها لا شوائب الانحراف الأخلاقي ولا التجاوزات ولا غطرسة القمع، دولة ليس فيها من يعلو القانون أو يفلت من سلطانـه، دولة لا يمكن فيها تصور أي نشاط اقتصادي، أو اجتماعي، أو ثقافي، خارج الإطار المحدد قانونا.

ويمر تجسيد هذه الأهداف حتما عن طريق إصلاح كل من العدالة والإدارة العمومية وتعزيز عمل الحكومة.

ويتعلق الأمر، أول ما يتعلق، بالقيام ميدانيا بوضع توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة حيز التنفيذ.

وسيتم ذلك من خلال الأعمال الثلاثة الآتية التي تعتمزم الحكومة الشروع فيها :

يتمثل العمل الأول في تعزيز الطاقات البشرية والتنظيمية والمادية لقطاع العدالة. ويتعلق الأمر هنا بعمل شامل يستهدف العدالة في تنوعها البشري وبنيتها المتعددة، وهذا مع العلم أن الإنسان سيكون محل انشغالنا الأساسي، من حيث هو العنصر الحاسم الذي سيقود مسعانا بكامله.

وفي هذا السياق، سيولى القاضي اهتماما خاصا باعتباره الطرف الرئيسي في المؤسسة القضائية، وذلك بتحسين كفاءته من خلال تكوين المترشحين إلى وظيفة قضائية تكوينا رفيع النوعية، وكذا إعادة دورية لتأهيل القضاة المزاولين للقضاء.

تدارك التأخر المتراكم والتخفيف من مغبة آفة البيروقراطية.

في هذا المنظور سيتم استكمال مراجعة القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي وإعداد القوانين الأساسية لكبريات أسلاك الدولة، بما فيها سلك الإدارة المحلية.

وهذا الإطار هو الذي تنوي الحكومة من خلاله ترقية النظام التعاضدي ضمن التوظيف العمومي، من أجل إيجاد الحل لبعض الحاجات الاجتماعية لأعوان الدولة ولا سيما في مجال السكن.

ومن ناحية أخرى، تعترم الحكومة، كذلك رد الاعتبار إلى الإدارة في نظر المواطنين، عن طريق اعتماد كل ما يتيح القانون من قوة لمكافحة كل التصرفات الريعية أو غير الأخلاقية أو الطفيلية في صفوف القائمين على الخدمة العمومية. وبهذا الصدد، سيولى اهتمام خاص لظعون المواطنين لإعطائها كل الفعالية الضرورية ولمطاردة التعسف حيثما كان.

أما على المستوى المحلي، فسيباشر مسار عميق لترقية مكانة الجماعات المحلية ودورها من أجل تعزيز عملية اللامركزية التي باتت ضرورية بفعل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بتعزيز شفافية العمل الحكومي، فإن الحكومة تعترم العمل في كنف الشفافية من خلال التفتح على وسائل الإعلام، وترقية قدرتها على الإصغاء لما يصدر عن المجتمع من تظلمات وتعجيل الإجابة عن عرائض المواطنين ولا سيما تلك التي تفضح تجاوزات الإدارة.

وبهذا الصدد، سيتم تشجيع الصحافة باعتبارها وسيلة إصغاء للمجتمع ونشر الأفكار خصوصا في عهد تقنيات الإعلام المتفوقة. وستعمل الحكومة على إزالة كافة العراقيل غير المبررة التي تعيق إنشاء نشرات الصحافة

أما التعديلات التي ستقترح عاجلا فإنها ترمي أساسا إلى فرض احترام قرينة البراءة وتعزيز حقوق الدفاع، وضمان المساواة في اللجوء إلى العدالة وتحديد مسؤولية المسير وتنفيذ أحكام العدالة.

وأما العمل الثالث فالهدف منه إعادة الاعتبار إلى نظام إدارة السجنون. وهذا العمل يقصد به حفظ كرامة السجناء وإعادة إدماجهم إلى جانب اهتمام خاص بالفئات الأقل مناعة، أي السجناء القصر والنساء السجينات على وجه الخصوص.

ويتعلق الأمر بعد ذلك بالنسبة إلى إدارة العمومية، من حيث هي طرف فاعل في دولة الحق والقانون، بالتكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد، وكذا بالاضطلاع بمهامها الجديدة، مهام الضبط والمراقبة، وهذا حتى يكتمل عملها في هذا المجال عمل العدالة.

ومن ثمة، ستسهر الإدارة على تسهيل ممارسة جميع المواطنين حقوقهم وحررياتهم الفردية، مع قيامها بواجبها في حماية الحقوق والحريات الجماعية.

كما ستعمل على تسهيل مهمة العاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، الجزائريين منهم والأجانب.

وأخيرا إنها ستضطلع بمسؤولياتها في تأمين الحقوق الاجتماعية للمواطنين، ولا سيما الأكثر حرمانا من بينهم.

هذا، يدل على الأهمية التي يكتسيها مسعى إصلاح الإدارة الذي تعترم الحكومة الشروع في أعمال على المستويين الوطني والمحلي لتجسيده.

فعلى المستوى الوطني، ستشهد الساحة ثلاثة أنواع من النشاطات التي سيتم تحقيقها بالتزامن: ويتعلق الأمر أولا بتحديث الإدارة العمومية من أجل

الاتصال العالمي، الذي سيتم تحقيقه وتعزيزه من خلال سن إجراءات ملموسة لفتح السوق، وإجراءات حفزية لتشجيع الاستثمار على اختيار النشاطات ذات القيمة المضافة العالية.

\* أما فيما يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث، فإن الحكومة تعتزم تجسيد توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإحلال إصلاح المنظومة التربوية محل الصدارة ضمن أولوياتها.

لذا، وفي انتظار نتائج أعمال اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، ستشرع الحكومة في سلسلة أعمال من أجل :

- إقامة مدرسة عصرية وعالية الأداء،
- إعادة الاعتبار إلى التكوين المهني بحيث يصبح مسارا تعليميا نبيلًا يوفر الشهادة و التأهيل،
- إرساء الجامعة على سكة العصرية التي توفق بين التفتح على الديمقراطية والترقي النخبوي، والأصالة والعالمية،
- وأخيرا، جعل البحث العلمي يسهم إسهاما فعالا في الرقي الاقتصادي والاجتماعي.

وستتجسد هذه الأعمال من خلال الإجراءات الآتية :

- فيما يخص طوري التعليم الابتدائي والثانوي، يتعلق الأمر :
- بتعميق الديمقراطية في الاستفادة من التعليم من خلال التقليص التدريجي للفوارق الاجتماعية والتباينات الجهوية في مجال التمدرس،
- بتحسين نوعية التعليم ومردودية المنظومة التربوية من خلال إعادة النظر في برامج التعليم ومراجعة المراجع الدراسية التي تفتح أمام القطاع الخاص المساهمة في إعدادها،
- بالتكفل بالتلاميذ الذين يتمتعون بملكات النبوغ من خلال إنشاء مؤسسات للنوابغ،
- بالعمل التدريجي على إدخال تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة في المدرسة،

المكتوبة وتسييرها وتطويرها، كما ستسن إجراءات لدعم توزيعها بالتساوي عبر كافة أرجاء البلاد.

وستحرص الحكومة في علاقاتها مع السلطات الدستورية الأخرى، على تحقيق ذلك التكامل الذي يجب أن يطبع هذه العلاقات، ولا سيما مع البرلمان الذي تلتزم الحكومة إزاءه بترقية التشاور والحوار.

هذا، وتعرب الحكومة عن استعدادها لإشراك المنتخبين من المقام الوطني في عملية متابعة تنفيذ برنامجها ميدانيا، وتؤكد استعدادها للتعامل مع كافة آليات المراقبة التي يضعها الدستور تحت تصرف البرلمان.

وإزاء السلطة القضائية، ستسهر الحكومة على فرض احترام وتطبيق أحكام العدالة من قبل الإدارة العمومية. كما ستسهر على تسهيل عمل المراقبة الذي يضطلع به مجلس المحاسبة، وعلى ضمان متابعة نتائجه.

وإذ تعرب الحكومة إرادتها عن صريح استعدادها للعمل في إطار الدستور، فإنها تعرب كذلك عن التزامها بالمشاركة في ترقية دولة الحق والقانون وترسيخ الديمقراطية والفوز مجددا بثقة المواطنين ومنه، ضمان الديمومة لروح الوثام المدني.

سيادة الرئيس المحترم،

- حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،
- يخص المحور الثاني الإصلاحات الهيكلية، وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، القطاعات الآتية:
- المواصلات السلوكية واللاسلكية،
- منظومة التربية والتكوين،
- منظومة الصحة،
- تسيير الموارد المائية.

\* أما قطاع المواصلات السلوكية واللاسلكية، فإن الإصلاح الذي شرع فيه منذ بداية السنة الجارية من أجل فتح القطاع المذكور على المنافسة وعلى رأس المال الوطني والأجنبي، ووضع الجزائر على سكة مجتمع

الطاقات البشرية والمادية بما في ذلك تلك التابعة للقطاع الخاص، وذلك بإجراءات حفزية لمرافقة الاستثمار في ميادين الصناعة الصيدلانية والتجهيزات الطبية الجراحية والمنشآت الاستشفائية، وكذا باللجوء إلى التعاقد من الباطن كلما أمكن ذلك، وحماية صحة الأمهات والأطفال والشباب والفئات الأكثر هشاشة وحرمانا.

إن سائر الإجراءات المزمع وضعها حيز التنفيذ تقتضي مراجعة القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وتكييف الإطار التنظيمي مع الإصلاحات الواجب إدخالها.

سيادة الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب،

\* أما المحور الثالث الخاص بمسار إنعاش واندماج الاقتصاد الوطني، فقد رسا اختيار الحكومة بشأنه على هدف إستراتيجي ألا وهو التحسين الدائم لمستوى معيشة المواطنين، وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو.

وأظنكم توافقونني على أن اقتصادنا يمر بأزمة خطيرة رغم ما نملكه من ثروات بشرية ومادية وما هي عليه من تنوع وأهمية.

إن مختلف محاولات الإصلاح التي وضعت حيز التنفيذ منذ أكثر من عشر سنوات لم تقو على تلبية تطلعات الشعب المشروعة من أجل حياة تتناسب مع طاقات البلاد.

أکید أن الأعمال التي تمت بالتنسيق مع المنظمات النقدية والمالية الدولية سمحت باستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى للأمة، ولكنها، مع ذلك، لم تتمكن من توفير كافة الشروط الضرورية لإرساء مسار استثمار وإنشاء ثروات ومناصب شغل دائمة.

- بتحسين ظروف المعيشة والعمل في المدرسة.

\* وأما في ما يخص التكوين المهني، فيتعلق الأمر بإعادة النظر في بنية تنظيمه المؤسساتي بكاملها، وكذا ترقية نظام تعليم يستخدم طاقات التكوين المهني على النمط الإقليمي وطاقات التعليم التقني التابع للتربية الوطنية.

إن عملية ترسيخ مؤسسات التكوين المهني التي ستتواصل، ستنعكس من خلال تهيئة مسار تربوي حقيقي مواز لمسار التعليم الثانوي العام، بحيث يفضي إلى امتحان البكالوريا المهني.

\* وفيما يخص الجامعة والبحث العلمي، فإن تحسين نوعية الناتج الجامعي ليحتل محل بيت القصيد في خطة عمل الحكومة.

ومن بين الأعمال المزمع القيام بها، ستعطي الأولوية لرسم الخريطة الجامعية من أجل تأمين الالتحاق بالتعليم العالي لجميع حاملي شهادة البكالوريا الذين يرغبون في ذلك، وكذا لوضع سياسة جديدة في مجال الخدمات الجامعية من أجل تحسين إطار معيشة الطالب.

ومن ناحية أخرى، يتعين تكثيف الجهد الوطني في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

\* وأما بخصوص المنظومة الصحية، فإنها بعيدة عن القدرة على مواجهة حاجات المواطنين المتزايدة والملحة.

ولتدارك النقائص المسجلة في هذا القطاع، تعتمزم الحكومة الانطلاق في نشاطات ذات أولوية على الأمدين القصير والمتوسط.

إن ما هو مرسوم القيام به هو إعداد خريطة صحية تحصي

\* وفيما يخص ترقية الاستثمار ودعم المؤسسات، فمن الواضح أن تعبئة الاستثمار هي شرط مسبق لإحداث الثروات وإيجاد مناصب شغل.

إن الحاجة إلى الإستثمار ماسة للغاية، في حين أن حجم التوفير الوطني ضئيل لا يكاد يذكر. وهذه الحاجة تستدعي، علاوة على الاستثمار الوطني، اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسيشكل تسهيل ومرافقة عملية الاستثمار إحدى أولويات برنامج الحكومة. وهذا هو المنظور الذي ننوي من خلاله مراجعة النصوص القانونية التي تحكم هذا الميدان ولا سيما منها قانون الاستثمارات.

وستقوم سياسة تعبئة الاستثمار على مبدأ تكليف طرف مؤسساتي واحد بالإشراف على كافة ترتيبات تسيير المشاريع الاستثمارية وتأطيرها.

وسيتجسد ذلك على الخصوص من خلال :

- إنشاء مؤسسة جديدة، مكلفة بترقية الاستثمار، ستقوم بدور الشباك الموحد، وتتمتع بوجود مكاني أو جغرافي يتناسب مع دورها،
- إنشاء مؤسسة تناط بمهمة منح الأرضيات لإقامة المشاريع الاستثمارية المعتمدة، وتوضع تحت نفس السلطة الوصية على غرار المؤسسة المذكورة أعلاه،
- وضع نظام تسيير مستقل للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

وستُشرك في وضع هذه السياسة الجديدة السلطات المحلية والوسطاء وممثلو عالم المؤسسات.

وحتى يتسنى بعث الاستثمار، ستعمل الحكومة على استعادة الثقة وبخاصة ثقة القطاع الخاص الوطني الذي حقق نتائج معتبرة جدا خلال السنوات الأخيرة.

ولتحقيق ذلك، تعتزم الحكومة التعجيل بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي ينبغي أن تشمل تنظيم الاقتصاد الوطني وسيره بكامله.

وإن غرضنا من الإصلاحات الاقتصادية التي ننوي إدخالها، إنما هو إضفاء مرونة على جهاز الإنتاج، بما يسمح له بالتطور والتكيف مع المتغيرات ومن استقطاب الاستثمار بكافة أشكاله وكذا تعبئة الطاقات التقنية والبشرية والمادية والتدبيرية في بلادنا.

وإن هذه المرونة ستسمح كذلك لاقتصادنا بمواجهة تحديات العولمة والاندماج في إطار التجمعات الجهوية، باعتبار أنه شرط للبقاء وبالتالي لتحقيق التنمية على الأمد الطويل.

إن المحور المركزي لهذه التوازنات يمر عبر بعث ديناميكية جديدة تقود عملية ترقية المنتجات الفلاحية والصناعية والخدمات من غير المحروقات وتوجيهها للتصدير. ذلك أن تبعية اقتصادنا الكبيرة لسوق المحروقات الدولية وحدها تمثل تهديدا خطيرا على التحكم في سياستنا التنموية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثمة، ستشكل ترقية صادراتنا وتنويعها إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الاقتصادية لبلادنا.

إن بلوغ الأهداف التي سطرناها يقتضي سلسلة أعمال متكاملة ستتم مباشرتها في الاتجاهات التالية :

- الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي،
- ترقية الاستثمار ودعم المؤسسات،
- إصلاح القطاع الاقتصادي العمومي،
- إصلاح القطاعين المصرفي والمالي وتنويعها،
- إصلاح قطاع الطاقة والمناجم،
- الأمن الغذائي،
- عصنة تسيير المالية العمومية،
- التهيئة العمرانية، وتطوير المنشآت الأساسية، والأشغال الكبرى والبيئة.

الهيئات المكلفة بفرض احترام قواعد المنافسة ( مجلس المنافسة، أسلاك المراقبة، والجهات القضائية المختصة).

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

\* فيما يخص إصلاح القطاع الاقتصادي العمومي، فإن هذه المسألة تقع في صلب السياسة الاقتصادية للحكومة التي ستعمل على تنظيم إطار القطاع العمومي ونمط سيره.

وفي هذا السياق، سيتم الشروع في الأعمال ذات الأولوية الآتية :

- إصلاح إطار تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية: باعتبار أن مختلف عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية لم تحقق النتائج المنشودة، وهو الأمر الذي يفرض على الحكومة تعديل الإطار القانوني القائم ووضع ترتيبات تحمل المؤسسة العمومية المسؤولية في مجال إحداث الثروات ومناصب الشغل، وهذا مع تعزيز قدرات الدولة لضمان دورها التوجيهي في مجال فتح رأس المال، والخصوصية، وكذا تنظيم المؤسسات العمومية وتنظيمها وتسييرها.

- فتح رأس المال والخصوصية: إن وضعية الأموال العامة التي تتميز بمدىونية خارجية قدر مخزونها بتاريخ 31 ديسمبر 1999 بمبلغ 28 مليار دولار أمريكي و مدىونية عمومية تعادل 70٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام، لا تفسح للخزينة العمومية أي هامش للمناورة من أجل دعم القطاع العمومي، كما فعلته في السابق، وهذا حتى وإن كانت حاجات المؤسسات من حيث الاستثمار هائلة.

وعليه، فإن الانفتاح على الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي لم يعد خيارا، بل هو اليوم ضرورة لا مناص منها.

وستحرص الحكومة على الإصغاء أكثر فأكثر للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. وستقيم معهم حوارا مفيدا وتشاورهم في القضايا ذات الصلة بعالم المؤسسات، وكذا في الإصلاحات التي تنوي مباشرتها.

وستعمل على تكييف المنظومة المالية والمصرفية مع سياسة دعم الاستثمار وإنشاء المؤسسات.

وفي إطار تجديد منظومة الإعلام الاقتصادي الوطنية وعصرنتها، ستنشئ الحكومة مركزا لدراسة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

هذا، وستولى ترقية الاستثمار السياحي إهتماما خاصا. وفي هذا المجال، ترمي السياسة السياحية الجديدة إلى قيام صناعة سياحية حقيقية تعتمد على تهمين القدرات الطبيعية والثقافية والحضارية التي تزخر بها بلادنا، وينبغي لها أن تتجسد من خلال استراتيجية متساوقة مع اقتصاد السوق.

وفي هذا المضمار، ستركز الحكومة عملها على إعادة الاعتبار إلى مناطق التوسع السياحي وتسييرها، وترقية صورة الجزائر السياحية في الخارج، وكذا على استقطاب رؤوس الأموال الخاصة.

هذا، وتتطلب عملية ترقية الاستثمار بصفة عامة تنظيما للعبة المنافسة الحرة. وفي هذا الباب، ستعمل الحكومة على صعيدين من أجل تعزيز شفافية السوق وسيولتها، وترسيخ السلوكات الجديدة للعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين معا.

فعلى الصعيدين التشريعي والتنظيمي، سيتم تكييف واستكمال النصوص المعمول بها حاليا من أجل التصدي الفعال لانتهاكات قواعد المنافسة وللممارسات غير القانونية والاقتصاد غير الشرعي.

وعلى المستوى المؤسسي، سيتم تنشيط وعصرنة

\* وفيما يخص إصلاح القطاع المصرفي والمالي وتنويعه، فإن ذلك يرمي إلى وضع البنوك وشركات التأمين العمومية، وبورصة القيم، في سياق اقتصاد السوق.

وسيشمل عمل الحكومة البنوك والسوق المالية وبنك الجزائر.

وبخصوص البنوك، ستولى أهمية خاصة لتصفية المستحقات غير الناجعة التي تملكها البنوك على حساب المؤسسات العمومية وكذا تطهير حسابات البنوك وشركات التأمين ودمتها المالية.

كما ينبغي تحسين نوعية تسيير المؤسسات المالية، من خلال رفع مستوى أدائها وعصرنتها.

وينبغي لهيئة الإصدار أن تعزز مراقبتها الاحتياطية على البنوك والمؤسسات المالية وأن تحسن نوعية الإشراف عليها، وهذا تحسبا لانفتاح الساحة المالية في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا إلى منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطة.

وفي ظل هذه التحولات، ستتمكن البنوك، وشركات التأمين، من التقدم بصفة مفيدة والانفتاح على رأس المال الخاص الجزائري والأجنبي على حد سواء.

ومن جهة أخرى، ستكون عملية تنمية الاقتصاد الوطني في حاجة إلى الاعتماد على سوق مالية تضمن شفافية الإعلام الاقتصادي والتجاري للمتعاملين الاقتصاديين وتوفر لهؤلاء موارد داخلية، وخارجية أيضا، بما في ذلك ما هو بعنوان الاستثمارات في الأوراق المالية، وهي ضرورة لتطورهم. وبهذا سيتم ضمان النقلة نحو مرحلة تمويل الاقتصاد عن طريق السوق.

فيما يخص السياسة الطاقوية والمنجمية الجديدة، فإنها توفق بين انشغالات السيادة الوطنية على القطاع المنجمي وبين عملية توفير الشروط التي تساهم في

باعتبار أن الترتيبات القانونية والتنظيمية المعمول بها حاليا والمنبثقة عن الأمر المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية قد أثبتت محدوديتها، فإن الحكومة ستقترح ترتيبات قانونية تنظيمية جديدة تستند إلى قانون جديد للخصوصية سيأتي لاستكمال القانون الخاص برؤوس الأموال التجارية. وتهدف هذه الترتيبات إلى وضع إطار أكثر شفافية وأساليب أكثر صرامة حتى يتسنى الحفاظ على مصالح بلادنا عند إقامة علاقات شراكة والانفتاح على الاستثمار الدولي.

وفي هذا الإطار، يصبح إنشاء وكالة للخصوصية ضرورة ملحة.

- تطهير وخصوصية المؤسسات المحلية : إن سياسة الحكومة في مجال الخصوصية تولى التنمية المحلية أهمية كبيرة.

ففي القريب العاجل، ستتخذ الحكومة إجراءات من شأنها رفع القدرة الشرائية للمواطنين بصفة ملموسة ودائمة.

وفي هذا الإطار تشكل المؤسسات الصغيرة والقروض الصغيرة الوسيلة المثلى التي ستلجأ إليها الدولة في إطار قانوني ومؤسسي مجدّد.

أدى حل المؤسسات إلى إنشاء 1800 شركة أجراء توظف 27000 شخص. وبعد سنتين من إنشائها، فإن هذه الشركات، التي من شأنها أن يكون لها تأثير عميق في عملية التنمية الجهوية والمحلية وكذا في إيجاد مناصب الشغل، لم تنطلق في نشاطها.

ويتعلق الأمر، بالنسبة إلى الحكومة، باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل الانطلاق الفعلي لهذه الشركات، ومن بينها تسوية عقود الملكية وتطهير الديون الموروثة.

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي إتمام ما شرع فيه من عمليات تصفية المؤسسات المحلية.

تحسين نتائج القطاع بشكل مستمر.

ويكمن الهدف الرئيسي من هذا في تطوير مداخل الدولة وتنويعها، مع تحسين كمية الخدمات المقدمة للمستهلكين ونوعيتها في بيئة نظيفة وآمنة.

ويتطلب تجسيد الأهداف المنشودة توزيع الأدوار بين الدولة باعتبارها المسؤولة عن السياسة الاقتصادية وحامية القوانين والتنظيمات، وبين المتعاملين الاقتصاديين. ويتعلق الأمر باستعادة الدولة أدوارها الثلاثة المتمثلة في ملكية القطاع المنجمي، وتسهيل الاستثمارات، وحماية المصلحة العامة.

وفي هذا المنظور، ستضع الحكومة حيز التطبيق برنامج عمل يرمي أساسا إلى:

- استكمال وتحسين النصوص القانونية المتعلقة بالاحتكارات الطبيعية والأمن الصناعي والقضايا الخاصة بصحة العمال وأمنهم وكذا الحفاظ على البيئة،
- ضمان المنافسة الحرة، مع إزالة كافة أشكال الاحتكار الفعلي باستثناء ضبط الاحتكارات الطبيعية (نقل الغاز والبتروك من طريق الأنابيب، إيصال الكهرباء، تخزين المواد المكررة، محطات بحرية لاستيراد أو تصدير البترول الخام أو المنتجات النفطية الأخرى) التي يجب ضمانها،
- ضمان استقلالية المؤسسات العمومية في إطار قانوني وشفاف.

إن تنفيذ هذه الأعمال يقتضي تعديل القوانين والتنظيمات التي تحكم قطاع المحروقات والمناجم والكهرباء وكذا القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،  
تجدد الإشارة إلى أن درجة هشاشة وضعيتنا الغذائية، بالإضافة إلى مستوى عجز ميزاننا التجاري الفلاحي، يتعارضان مع قدراتنا ولا يتناسبان مع طموحاتنا.

ففي القطاع الفلاحي تعتمد الحكومة الشروع في جملة من الأعمال ترمي أساسا إلى توضيح وضعية العقار الفلاحي، وإعداد مشروع قانون فلاحي توجيهي، والاستعمال الرشيد للموارد من التربة والمياه، وتوسيع المساحة الفلاحية المفيدة، وتعزيز ترتيبات دعم الاستثمار الفلاحي، وترقية نظام تمويل ملائم لهذا القطاع، وأخيرا تحسين البيئة الاقتصادية للفلاحة، تحسبا لعصرنة القطاع، واثمين الإنتاج الفلاحي، والانفتاح على الشراكة والرأسمال الخاص.

أما قطاع الصيد والموارد الصيدية فيتطلب عناية خاصة واهتماما متزايدا. وفي هذا السياق، ستعمل الحكومة على إعادة الاعتبار إلى القطاع من خلال سن إجراءات تشريعية وتنظيمية ملائمة وتطوير صناعة تربية المائيات ودعم المهنة والصيادين، وكذا تشجيع الاستثمار الخاص في إطار الشراكة والتعاون.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،  
ستكون الموارد المائية في صميم انشغالات الحكومة سواء أعلق الأمر بالماء الشروب أم بالماء المرصود للري والنشاط الصناعي.

إن النقائص الهامة المسجلة في هذا المجال تقتضي بذل جهود معتبرة سواء أكانت مالية أم مادية أم تقنية أم تنظيمية.

فالحكومة تنوي مواجهة هذه الوضعية بكل حزم، باعتبار أن التحكم في هذا المورد يمثل، في آن واحد، عاملا حاسما في ضمان رفاهية المواطنين عاجلا والأمن الغذائي للبلاد آجلا.

وستنصب الجهود التي ستبذل بهذا الصدد في اتجاهين رئيسيين:

- ويتمثل الاتجاه الأول في تعبئة الموارد المائية عن طريق إنجاز المنشآت الإستراتيجية الكبرى الموزعة عبر

أما فيما يخص تطوير المنشآت الأساسية والأشغال الكبرى، فإن الحكومة تنوي القيام بجملة أعمال في ميادين النقل البري والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والطرق.

وسيتمحور برنامج عمل الحكومة خصوصا حول إعادة الاعتبار إلى الشبكة الموجودة وعصرنتها، وكذا حول الانطلاق في إنجازات جديدة، حسب الموارد المتوفرة.

وسيتم استكمال المشاريع الجاري إنجازها، وهذا شأن مشروع مترو الجزائر ومطار الجزائر الدولي الجديد.

\* وفيما يخص الحفاظ على البيئة، تنوي الحكومة تنفيذ سياسة عاجلة لتعبئة الموارد المائية والطاقة والأراضي، واستعمالها العقلاني عن طريق تسيير ذي فعالية أكبر، ومن أجل تامين شامل للموارد المستعملة.

وفي هذا الإطار، ينبغي بذل جهود في ميدان الطاقات المتجددة مع العلم أن مجهودا أهم ينبغي بذله لتوخي التقشف في تسيير الموارد المائية.

سيادة الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،  
إن إدخال العصرية على تسيير الأموال العمومية يعد ضرورة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتسهيل النمو الاقتصادي.

وستتواصل هذه العملية أولا بتطبيق مبدأ الحذر المعتمد في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي أنشأ صندوق استرجاع الإيرادات.

كما ستتجسد عن طريق الإصلاح الجبائي الذي ينبغي أن يعيد إلى الجباية العادية المكانة التي كانت تحتلها، أي بمقدار 12 إلى 13 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

البلاد والرامية إلى القيام بكبريات عمليات تحويل المياه بما يلبي في حينه حاجات 20 مليون نسمة في شرق البلاد ووسطها وغربها.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم البدء والاستمرار في إنجاز المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بما يرفع في حينه القدرات الوطنية لتعبئة الموارد المائية بأكثر من 64٪.

وفي هذا الإطار، سيتم اللجوء إلى كافة الإمكانيات التقنية والتكنولوجية، من أجل رفع الاحتياطات المائية المتوفرة بما فيها على وجه الخصوص تحلية مياه البحر التي ستنتج أول وحدة لها في منطقة وهران، حيث إدماج البحوث التطبيقية بهذا الخصوص ضمن أولويات وحدات البحث العلمي.

- ويتمثل الاتجاه الثاني في إعادة الاعتبار، في آن واحد، إلى نظامي استرجاع المياه وتحديدها وإلى أنظمة التسيير والمنشآت القائمة. والهدف من ذلك، علاوة على تقليص نسبة التسربات المائية، يبقى الحفاظ على البيئة وحماية المياه الباطنية من كافة أشكال التلوث.

\* فيما يخص التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت الأساسية والأشغال الكبرى والبيئة، فإن كل ذلك يشكل أساس تنمية البلاد.

ويشكل استقرار النشاطات في هذه الميادين رهانا تتوقف عليه ديمومة النتائج المأمولة.

\* فيما يخص التهيئة العمرانية، ينبغي للحكومة إثراء السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية وتطبيقها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية بهذه العملية.

وسياسة التهيئة العمرانية تشمل التدعيم الإقليمي لمناطق الشمال وإعادة استغلال الهضاب العليا وهيكلية المساحات الصحراوية، وكذا التحكم في نمو كبريات المدن.

مفخرة شعبنا ومصدر قوته، مما يفرض علينا اليوم إحياءها.

وتعتزم الحكومة الاضطلاع بكامل مسؤولياتها ولا سيما حيال الفئات الأقل مناعة، كما أنها لن تتوانى في تشجيع كافة أشكال التكافل التي سيشهدها المجتمع.

وباعتبار أن علاقة السببية بين الفقر والبطالة والإقصاء من جهة، وبين بروز الآفات الاجتماعية وانتشارها من جهة أخرى، أصبحت أمرا جليا لا يحتاج إلى برهان، فإنه يُخشى أن تؤثر هذه الآفات سلبيا في نتائج الجهود المبذولة في مجال التقويم الاقتصادي، وترقية الاستقرار الاجتماعي، وإنجاح مسار الوثام المدني الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية.

فيا لها، إذن، من مهمة جسيمة. ولمواجهة كافة هذه التحديات، ستركز الحكومة عملها على تعزيز مكاسب مسعى الوثام المدني والحفاظ على التلاحم الاجتماعي.

وهذا الأمر يتطلب تنفيذ سلسلة من الإجراءات تهدف أساسا إلى تعزيز النظام الوطني للأمن، وتحسين العمل الاجتماعي للدولة لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة، وكذا التكفل بعائلات ضحايا الإرهاب، ومكافحة الآفات الاجتماعية، وترقية الشغل، ومكافحة البطالة والفقر والإقصاء، وأخيرا ترقية الحوار مع الشركاء الاجتماعيين.

سيادة الرئيس المحترم،  
حضرات السيدات والسادة النواب الموقرين،  
فيما يتعلق بالمحور الخامس الخاص بتحسين ظروف معيشة المواطنين، فإن الحكومة ستعمل جاهدة من أجل تحسين ظروف وإطار معيشة المواطنين من خلال وضع سياسة جريئة للسكن وتدابير شؤون المدن، وتحسين خدمات توزيع المياه والتموين بالغاز والكهرباء لفائدة المرتفقين، وكذا بعث التنمية المحلية، ورد الاعتبار

وتتجسد العصرية كذلك في تثمين أملاك الدولة التي ينبغي لها أن تستدر أوفر عائد من الأملاك التي تتنازل عنها أو تضعها تحت تصرف أشخاص أو عاملين عموميين أو خواص.

ويمكن أيضا تحقيقها عن طريق إضفاء فعالية أكبر على النفقات العمومية.

ومن جهة أخرى، يشكل التحكم في الميزانية الاجتماعية للدولة محورا هاما، وهذا قصد السهر على ألا تصرف عن غايتها المنشودة، وعلى أن توجه النفقات الاجتماعية حقيقة صوب المستفيدين الطبيعيين.

وفيما سيتم تعزيز المراقبة والتقييم الميزاني، فإن تسيير المديونية العمومية سيشهد في الأمد القصير القضاء على الأسباب التي كانت وراء نموها السريع.

سيادة الرئيس المحترم،  
حضرات السيدات والسادة الأفاضل،  
وبخصوص المحور الرابع المتعلق بالحماية الاجتماعية، ومكافحة الفقر، والإقصاء، والحوار الاجتماعي، فإن المأساة الوطنية التي عاشتها بلادنا خلال العقد الأخير قد تركت آثارا لا تمحى في الذاكرة الجماعية، كما تسببت في شروخ عميقة في لحمة المجتمع.

فإلى الضنك وسوء الحال المعنوي السائد أضيفت حالة فقر تفاقمت تحت وطأة المديونية الخارجية، وآثار برنامج التعديل الهيكلي.

ومن عواقب ذلك، كان تفشي الفقر في بلادنا، وصار الإقصاء يهدد شرائح عريضة من المواطنين، فيما أخذ التهميش يكتسح الميدان.

وعليه، فإن الملف الاجتماعي يدخل اليوم من بين الانشغالات الرئيسية للحكومة التي تغتنم هذه الفرصة لتأكيد تمسكها بمبادئ العدالة الاجتماعية و التضامن الوطني، وهي قيم عريقة ظلت على مرّ الأجيال تشكل

الخليقين باستفادة السكن الاجتماعي، والحرص على أن تكون شروط وكيفيات منحه، وطرق الطعن في القرارات المتخذة بخصوصه، متماشية مع قواعد الإنصاف والشفافية التي ينبغي أن تحدد عمل الإدارة.

هذا، ويطرح السكن من جانب آخر إشكالية تحسين ظروف معيشة المواطنين وهو ما لا يمكن تصوره من دون خدمة عمومية ناجعة، ومن دون مضاعفة النشاطات الثقافية والفنية، ومن دون تطوير نشاطات ترفيهية ورياضية ولاسيما في أوساط الشباب.

وهو ما يفرض جملة من الأعمال تنوي الحكومة الشروع فيها في أقرب الآجال بمساهمة المؤسسات المعنية.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن عودة الجزائر إلى واجهة الساحة الدولية هي اليوم حقيقة ملموسة، يعود الفضل فيها أساسا إلى الجهود الشخصية والدؤوبة التي بذلها فخامة الرئيس، وهي جهود ينبغي أن يدعمها ويساندها الجهاز الدبلوماسي الذي ينبغي له التحلي بمزيد من الديناميكية والحيوية من أجل ترجمة سياسة التجدد الوطني ترجمة وافية.

وبالتالي، إن السياسة الخارجية التي ستسعى الحكومة لتنفيذها تحت سلطة رئيس الجمهورية، تندرج في امتداد سياسة التقويم الوطني المنتهجة على الصعيد الداخلي.

ويجدر بهذا الصدد، تأكيد الاهتمام الذي توليه الجزائر جاليتها المغتربة.

وفي هذا الإطار، تشكل الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج صلب اهتمام الحكومة الجزائرية التي، فضلا عن حرصها على الحفاظ على الروابط التي تجعل من هذه الجالية جزءا لا يتجزأ من المجموعة الوطنية، ستعمل، على الصعيد الوطني والدولي، من أجل ضمان أمنها وصون كرامتها والحفاظ على تماسكها بانتماؤها إلى الوطن الأم.

إلى المناطق المتضررة بفعل الإرهاب، وتحسين الخدمة العمومية، وتشجيع الإبداع الثقافي والفني، وترقية النشاطات في أوساط الشباب، وكذا تطوير الممارسة الرياضية.

سيادة الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب،

كلنا ندرك أن السكن يشكل أحد الرهانات الاجتماعية الأكثر حساسية، وأن التكفل به يمثل إحدى كبريات التحديات بالنسبة إلى الدولة.

إنه يطرح مشكلا لأنه يمثل أحد المطالب الرئيسية، إن لم يكن المطلب الرئيسي للمواطن، والتي كانت تلبيتها، وماتزال، تعيقها عدة عوامل بعضها يشكل في حد ذاته قيودا.

ودون الخوض في سرد هذه القيود، فلنقل إن السكن في بلادنا يطرح مشكل إنجاز، وإنه ما إن يتم إنجازه حتى يطرح مشكل تسييره العادل والشفاف.

لذا، ستؤجّه سياسة الحكومة في هذا المجال نحو هذين الاتجاهين، من أجل تنفيذ جملتين من الإجراءات تتمثلان في إنعاش عروض السكن وتنويعها، وذلك على الخصوص بمساهمة أصحاب المشاريع العقارية العموميين والخواص الجزائريين والأجانب، وكذا في تحسين تسيير الحظيرة العقارية.

وستولى السكنات الاجتماعية والمساعدة الموجهة للبناء عناية خاصة، وسيتجسد ذلك أساسا من خلال مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في هذا المجال.

كما ستسهر الحكومة على فرض الاحترام الصارم لمآل السكن الاجتماعي الذي ينبغي ألا يستفيدة إلا الأشخاص الموجه إليهم خصيصا.

وهنا تتجلى ضرورة وضع آليات للتعرف على الأشخاص

إليها هذا البرنامج بالتحديد، والتي قد تستنبط بصفة طبيعية من البرنامج المرجعي للسيد رئيس الجمهورية.

كما أن الحكومة واعية بأن البرامج الأكثر دقة في الإعداد، لا قيمة لها إلا من خلال النتائج التي تعكسها على أرض الميدان وفي الحياة اليومية.

وعليه، فإن شعار الحكومة سيكون الفعالية. الفعالية في مسار اتخاذ القرار أولا، من خلال إضفاء طابع المسؤولية على القطاعات وإعادة تأهيل القرار السياسي؛ الفعالية في التطبيق، وهذا يفترض تنوعا في النقاش الداخلي في صفوف الحكومة، ولكن وحدة مطلقة في العمل وفي النقاش الخارجي.

وبهذا الصدد، يجب على الحكومة أن تكون على لسان واحد. أما بخصوص الاختلافات في الآراء بين الوزراء، وهي طبيعية على كل حال، فيجب ألا تؤثر أبدا في العمل. يجب ألا تطال المواطن الآثار السلبية لأي تباين محتمل للآراء، وهو التباين الذي لا يمكن البتة أن يظهر على أرض الميدان.

والحكومة على دراية كذلك بأن الأهداف الكبرى المسطرة للعمل الحكومي لا تعفيها من إيلاء الحياة اليومية الاجتماعية والاقتصادية كل العناية الضرورية.

أعلم أن هناك في المناطق الريفية مدارس لم تصبغ جدرانها منذ زمن بعيد، حيث الأقسام تشكو غياب النظارة والرونق ولا تتوفر إلا على القليل من التجهيزات المدرسية البالية.

وعليه، ستبذل الحكومة كل ما في وسعها حتى يتسنى لابن الفلاح، في الريف، التمتع بنفس العوامل المادية التي يستعملها ابن المدينة لتلقي العلم، وتحضير مستقبله بنفس الحظوظ.

سيكون الميدان، إذن، المجال الحقيقي الذي يظهر فيه عمل الحكومة.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار تنفيذ برنامج العمل الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فإن الأمر يفرض أساسا تجنيد الجهاز القنصلي للاضطلاع بمهمة إعلام بالإصلاحات الاقتصادية الجارية في البلاد وشرحها.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب الموقرين،

إن الدفاع الوطني يلزم كل ما تملكه الأمة من قوى حية، ويتطلب التعبئة الدائمة لمختلف طاقات البلاد. فالحكومة ستعمل، في هذا الإطار، قصد رصد الوسائل الضرورية بغية تجسيد كبريات التوجهات التي يحددها القانون، ومرافقة خطة عصرنة الجيش الوطني الشعبي الواردة في برنامج السيد رئيس الجمهورية.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

أقدم إليكم هذا البرنامج، وأنا مقتنع كل الاقتناع بأن الحكومة ستسخر كافة الطاقات الضرورية لتجسيده على أرض الميدان، ذلك أن هذه الحكومة التي شرفت برئاستها، مشكلة من رجال من تيارات سياسية مختلفة، يتنافسون كلهم في حب الجزائر، رجال عقدوا العزم على أن يكونوا يدا واحدة في ضم الجهود والطاقات من أجل بناء جزائر قوية وأبية، جزائر هم قادرون على نفخ روح التقدم مجددا فيها وعلى الدفاع عن مصالحها بين الأمم.

أقدم إليكم هذا البرنامج وأنا أكثر اقتناعا بأن هذه الحكومة ستجد ضمن هذا المجلس الموقر، رجالا ونساء من تيارات مختلفة أيضا، يشاطرونها حبها لهذا الوطن ونفس المطامح من أجل البلاد، لتدعيمها ومساعدتها على بلوغ أهدافها، وهي أهداف يمكن تحقيقها لأنها واقعية.

والأكيد هو أنكم تتفقون معي على أن أي برنامج عمل، مهما كان، لا حظ له في بلوغ الكمال. وبالتالي، فإن الحكومة لا تعتبر أنها غير ملتزمة بمسائل لم يتطرق

سيادة الرئيس المحترم،  
حضرات السيدات والسادة النواب الموقرين،  
إن هذا الذي خاطبكم اليوم، تحدث إليكم بدون موارد. فهو ليس من المتمزتين ويقول قوله هذا من دون لف ولا دوران. وأنتم تعرفون أنه متفتح للحوار. وهو مقتنع بأنه سيجد في العديد منكم نفس الاستعداد للحوار. فهو يتمنى ذلك من صميم قلبه، خدمة لمصلحة المواطنين، في أحضان مجتمع ينعم بالحريات، كل الحريات.

وعلى الله قصد السبيل.

أشكركم على تفضلكم بالإصغاء.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
(تصفيق).

**الرئيس:** شكرا للسيد رئيس الحكومة، على تدخله المستفيض الذي أضاف إلى ما وزع إلينا من معطيات خاصة بهذا البرنامج معلومات إضافية، سوف تكون بالتأكيد موضوع عناية من الكافة لكي تساهم في توسيع النقاش الذي سوف تعرفه هذه القاعة في الأيام القادمة وإثرائه.

بودي فقط أن أشكر السيد رئيس الحكومة على العبارات اللطيفة والاستعداد الواضح الذي عبر من خلاله عن نيته في التعاون مع الهيئة، ونحن نبادله نفس الشعور ونتمنى أن نعمل جميعا بما فيه الخير لصالح الوطن.

تستأنف أشغال مجلسنا يوم السبت في الساعة التاسعة والنصف وتخصص لبداية المناقشة العامة لبرنامج الحكومة. شكرا للجميع، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة**

**والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا**

والحكومة تعتبر، كذلك، أن الميدان هو أيضا المجال الذي يجب أن يظهر فيه التعاون مع البرلمان. لذا، ترحب الحكومة بأي مبادرة أو أي اقتراح من النواب الأفاضل لتجسيد هذا التعاون.

وستكون الزيارات الميدانية فرص عمل حقيقية. أما الزيارات الميدانية التي سيقوم بها السيد رئيس الجمهورية فستكون كل مرة محل متابعة من مجموعة تنسيق وزارية تقترح إجراءات لتطبيق القرارات التي يتخذها السيد رئيس الجمهورية. والأمر سواء بالنسبة إلى رئيس الحكومة.

سيادة الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن الحكومة واعية بالوضع الصعب الذي تعيشه في هذه المرحلة المتميزة، ويا لها من مفارقة، بسعر مناسب جدا لبرميل البترول.

بالفعل، إن هذا الوضع مناسب للتشدد بكل المزايدات، غير أن الحكومة عازمة على تسيير البلاد بعقلانية تامة.

إن تحسن الوضع المالي الحالي يجب ألا يكون ذرا للرماد في الأعين، ذلك أنه لم يأت نتيجة إحداه ثروات من سائر قطاعات الاقتصاد.

إن العائق الأساسي الذي يواجهه اقتصادنا هو عائق هيكلية ولا يمكن تجاوز هذا العائق إلا بتطبيق إصلاحات هيكلية.

أكد أن الحكومة تعتبر هذا التحسن فرصة إضافية لتحقيق برنامجها، وهي عازمة على استغلال هذا التحسن لضمان مستقبل الأجيال المقبلة بتشجيع إحداث ثروات جديدة.

وفي ذلك، تعلم الحكومة أن البرلمان يشاطرها نفس الانشغال بخصوص صيانة هذا المستقبل.

## ملحق

### أسئلة كتابية وأجوبة

#### \* رد السيد الوزير

تبعا لمراسلتكم المتعلقة بالأسباب التي حالت دون فتح المركز الطبي البيداغوجي للأطفال المتخلفين ذهنيا الكائن بدائرة ضاية بن ضحوة ولاية غرداية والذي تم إنجازه مؤخرا.

يشرفني أن أحيط سيادتكم علما، بأن دائرتنا الوزارية قامت بالإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بإعداد المرسوم التنفيذي رقم 121-2000 المؤرخ في 03 جوان 2000 المتضمن إحداث المركز المذكور سافا والذي تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 31 المؤرخة في 04 جوان 2000.

كما نعلمكم أنه تم إدراج المركز الطبي البيداغوجي للأطفال المتخلفين ذهنيا ضاية بن ضحوة ضمن قائمة المؤسسات التي تمت برمجتها في إطار ميزانية التسيير لسنة 2001.

أما بالنسبة إلى السؤال الثاني المتعلق بإمكانية تحويل نشاطات المركز، فإننا نؤكد لكم أن المركز يبقى على نشاطاته الأصلية حسب مرسوم الإنشاء أي لفائدة الأطفال المعوقين ذهنيا والذي سيفتح أبوابه مع بداية الموسم الدراسي 2001-2002، مع إمكانية التعاون مع جمعيات ذات أهداف اجتماعية تعمل في نفس الإتجاه، وهو ما أكدده السيد الوزير لأعيان الولاية خلال زيارته الميدانية.

تقبلوا مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

#### \* 1 - من السيد أحمد عبد الحاكم إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية

- بناء على المادة 134 من الدستور،  
- بناء على المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة،  
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

يشرفني أن أعلم سيادتكم أن مركز المعاقين الكائن في دائرة ضاية بن ضحوة بولاية غرداية الذي انتهت به الأشغال منذ ما يقرب من عامين لم يفتح أبوابه لاستقبال هذه الشريحة الواسعة من المجتمع إلى تاريخ كتابة هذا السؤال.

كما علمنا مؤخرا أن هناك محاولات لتحويله إلى نشاط آخر.

لهذه الأسباب، أشرف بطرح السؤال الآتي على سيادتكم:  
- هل لنا سيادة معالي الوزير أن نعرف الأسباب التي حالت دون فتح هذا المركز أبوابه لاستقبال المعاقين؟  
- وهل صحيح أن هناك محاولات لتحويله إلى نشاط آخر؟  
- وما هي الجهة التي تريد الاستفادة منه؟

في انتظار تزويدنا بالمعلومات الكافية عن هذا المركز، تفضلوا معالي الوزير المحترم بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

إقبال أعضاء من المجلس الشعبي البلدي على تسجيل أنفسهم لدى الوكالة العقارية من أجل استفادة أربع قطع أرضية لبناء سكنات فردية، في حين أنها كانت مخصصة لإنشاء مركز طبي وحديقة أطفال، ردا على ذلك يشرفي أن أحيطكم علما بالتوضيحات الآتية:

لقد أنشئت هذه التجزئة سنة 1982 وتم تقسيمها إلى 249 قطعة تتراوح مساحة الواحدة منها ما بين 2م150 و 2م250 وكان مخطط التهيئة آنذاك قد خصص قطعة تقدر مساحتها بـ 580 لبناء مستوصف وحديقة.

إلا أنه من خلال دراسة مخطط شغل الأراضي والذي يوجد حاليا حيز الإنجاز اتضح أن القطعة المذكورة لم تخصص لهذه الهياكل بل أدمجت في الاحتياطات العقارية، إذ أن البلدية بعد دراسة الموضوع تنازلت عن هذه القطعة في شهر ماي 1999 لصالح الوكالة العقارية.

وقد تبين من خلال التحريات التي قامت بها المصالح الولائية المختصة أن مستفيدي القطع الأربع المذكورة لم يكونوا من بين المنتخبين المحليين، وإنما يتعلق الأمر بأرملة شهيد وثلاثة تقنيين تابعين لمصلحة التعمير والبناء، وأن العملية قد تمت وفق النظم المعمول بها في هذا المجال.

تلكم هي أهم التوضيحات التي وددت أن أعلمكم بها في هذا الموضوع.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

## \* 2 - من السيد بوجمعة جبور

### إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

- طبقا للدستور،  
- طبقا للقانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،  
- وبمقتضى النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،  
- نظرا إلى إقبال أعضاء من المجلس الشعبي البلدي لبني صاف إلى مدير الوكالة العقارية وتسجيل أنفسهم من أجل استفادة قطعة أرض كبيرة لبناء مساكن شخصية لهم مفصلة على أربع قطع،  
- نظرا إلى أن هذه القطعة مسجلة في المخطط المساحي البلدي لإنشاء مركز طبي وحديقة للأطفال.

لهذه الأسباب كلها أطرح عليكم سيدي الوزير السؤال الآتي:

- ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها بعدم توزيع هذه المساحة على هؤلاء المنتخبين؟

تقبلوا سيدي الوزير فائق التقدير والاحترام.

## \* رد السيد الوزير

بموجب سؤالكم الكتابي، تفضلتم بطرح انشغالات بعض مواطني بلدية بني صاف، ولاية عين تموشنت، بخصوص

رقم الإيداع القانوني

99/ 1283